٢٦

تجليات النقد اللغوي في كتاب الإقليد

شرح المفصل (للجَنْدي ت٦٦٩هـ)

نقد أدلة السماع نموذجًا

م. محمود عبد اللطيف فواز، أ.م.د. محمود خلف حمد

جامعة الأنبار، كلية الآداب، قسم اللغة العربية

الأهداف: هدفت الدراسة إلى بيان منهج المؤلف في النقد اللغوي متخذًا من أدلة السماع نموذجًا للدراسة كونها أهم أصول اللغة التي استقى منها العلماء مادتهم اللغوية متمثلة بالقرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي وروايته فضلًا عن كلام العرب شعره ونثره، علاوةً على ذلك الاستزادة من دراسات التراث النقدي عند العرب.

المنهجية: استعملت في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باتباع المقاييس والمصطلحات النقدية التي وضع النقَّاد لها حجر الأساس، ورسموا لها معالم واضحة مكَّنَتْ الباحثين السير بخُطاها ضمن مناهج محددة في النقد اللغوي.

النتائج: وقفت الدراسة على بيان نقد أدلة السماع، فأضحى ذلك واضحًا في إطلاق الأحكام على الآراء والتوجيهات اللغوية الواردة في كتاب الإقليد شرح المفصل للجَنْدي، فضلًا عن التحليل والتقويم ليصل بها الى سلامة البنية الصرفية، وصحة التركيب النحوي، ووضوح المعنى الدلالي. ويبدو ذلك واضحًا جليًا في إنعام النظر في كتاب الإقليد من خلال إعادة قراءته لتَقَصِ آراء مؤلفه (الجَنْدي) النقدية فيه، كما لا يفوتنا ذكر نقده اللغات واللهجات الواردة في كتاب الإقليد.

الخلاصة: بيَّنت الدراسة تجليات النقد اللغوي في كتاب الإقليد شرح المفصل للجَنْدي متخذًا أدلة السماع من القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي وروايته وكلام العرب شعره ونثره، فضلاً عن لغات العرب ولهجاتها نموذجًا للدراسة، وأشارت الدراسة إلى أنَّ النقد اللغوي اعتمد على مقاييس مختلفة تَشَكَّل منه النقد، ووضعه في ثنائيات كالتخطئة والتصويب على سبيل المثال، التي منها يمكن تشخيص الخطأ والإرشاد إلى الصواب، ولا تصح عملية النقد اللغوي إلا بالرجوع إليهما عن طريق إطلاق الأحكام التقويمية في كتاب الإقليد شرح المفصل للجَنْدي.

الكلمات الدالة: الجَنْدي، اللغة، السماع، الإقليد، النقد.

Manifestations of linguistic criticism in the book Al-Uqlid, Sharh Al-Mufassal by Al-Jandi, Criticism of hearsay evidence as a model

Mahmood Abdul Lateef Fawwaz, Mahmoud Khalaf Hamad

mah22a1009@uoanbar.edu.iq mahkhmood@uoanbar.edu.iq

Department of Arabic Language College of Arts, University of Anbar

Abstract

Objectives: The study aimed to explain the author's approach to linguistic criticism, taking the listening evidence as a model for the study, as it is the most important foundation of the language from which scholars have derived their linguistic material, represented by the Holy Qur'an and its readings, the Prophet's hadith and its narration, as well as the speech of the Arabs, its poetry and prose, in addition to that, increasing studies of the critical heritage of the Arabs.

Methodology: The study used the descriptive analytical method by following the critical standards and terminology for which critics laid the foundation stone and drew clear features that enabled researchers to follow in their steps within specific approaches in linguistic criticism.

Results: The study focused on explaining the criticism of the hearing evidence, and this became clear in issuing judgments on the linguistic opinions and directives contained in the book Al-Uqlid's Sharh Al-Mufassil by al-Jandi, in addition to the analysis and evaluation to reach the soundness of the morphological structure, the soundness of the grammatical

structure, and the clarity of the semantic meaning. This appears clearly in the careful consideration of the Book of AL-Uqlid by re-reading it to investigate the critical opinions of its author (The Soldier) on it. We should also not fail to mention his criticism of the languages and dialects mentioned in the Book of Euclid.

Conclusion: The study showed the manifestations of linguistic criticism in the book Al-Uqlid's Sarh Al-Mufassal for the Soldier, taking evidence of hearing from the Holy Qur'an and its readings, the Prophet's hadith and its narrations, and the speech of the Arabs, poetry and prose, in addition to the Arab languages and their dialects as a model for the study. The study indicated that linguistic criticism relied on different standards from which criticism was formed. He placed it in dualities, such as error and correction, for example, from which the error can be diagnosed and the correctness can be guided, and the process of linguistic criticism is not valid except by referring to them by issuing evaluative judgments in the book of Euclid, Sharh al-Mufassal by al-Jandi.

Keywords: Al-Jandi, the language, Hearing, Al- Uqlid, criticism.

المقدمة:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الشُرفا، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد، فقد أضحى النقدُ اللغويّ من أبرز السمات العلمية في النحو العربي ومردّه يعود إلى الاستقراء والتقعيد وقياس ما لم يقلْ على الكثير ممّا قيل، وأصلُ النقد في اللغة التمييز، ومن معانيه بيانُ عيب الشيء، ومن الخطأ قصر دلالة النقد في النحو العربي على بيان العيب أو الغلط، ولا يجوز أنْ يكون مرادفًا للاعتراض أو الخلاف، بل هو أعم من ذلك بدليل أصل دلالته اللغوية وهو التمييز. وشكولُ النقد في اللغة متنوعة، فمنها نقدُ القاعدة، ونقدُ التوجيه، ونقدُ النحو، ونقدُ الأدلة السماعية، ونقد الأدلة العقلية، ونقد الأحكام النحوية، فضلاً عن ذلك منهج كلّ عالم في النقد، ومن الأهمية بمكان فإنَّ أغلب المصطلحات في النقد اللغوي لم يُفرَد لها بالتصنيف، بل نقفُ عند مفهوم بعضها في كتب التعريفات أو عن طريق تتبعنا لمواطنها في مظانها؛ فمنها مصطلحات القبول والاستحسان أو الرد والرفض، والإشارة إليها تكون عبر إطلاق الأحكام التقويمية. فتولّدتِ الرغبة في دراسة تجليات النقد اللغوي في كتاب الإقليد شرح المفصل للجَنْدي متخذًا أدلة السماع من القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي ورواياته وكلام العرب شعره ونثره، فضلاً عن لغات العرب ولهجاتها نموذجًا للدراسة، إذ أشارت الدراسة إلى أنَّ النقد اللغوي اعتمد على مقاييس مختلفة تَشَكَّل منه النقد، ووضعه في ثنائيات كالتخطئة والتصويب على سبيل المثال، التي منها يمكن تشخيص الخطأ والإرشاد إلى الصواب، ولا تصحّ عملية النقد اللغوي إلا بالرجوع إليهما.

فشرعت في تقسيم البحث إلى تمهيد وضحّت فيه تعريف السماع لغةً واصطلاحًا، فضلًا عن أهميته في رفد القاعدة النحوية وأثر ذلك عند اللغويين قديمًا وحديثًا، بعدها منهج كتاب الإقليد في شرح المفصل في تناول نقد موضوعات أدلة السماع في مبحثين، الأول منهما تناول نقده لتوجيه الشواهد القرآنية، فضلًا عن نقده للقراءات القرآنية، جاء بعدها موضوع نقد رواية لحديثٍ نبوي ورد في كتب النحويين برواية غير رواية مصادر الحديث النبوي، إذ ورد فيها برواية مختلفة، ثم بَسطتُ القول في كلام العرب شعره ونثره؛ وفي المبحث الآخر تناولت فيه نقده للهجات العرب ولغاتها من حيث تضعيفها أو الحكم عليها بأنهَّا لغة خبيثة أو تداخل لغتين في لغة واحدة ثم ختمتها بتفضيل لغة على أخرى، وفي آخر المطاف جاءت خاتمة البحث ونتائجه ثم ثَبتًا بأهم المصادر والمراجع

.

وأخيرًا نسأل الله أن يلهمنا الصواب ويقربنا إليه ويجنبنا الخطأ والزلل والبعد عنه، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

مفهوم السماع بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي

لا مناص من القول أنَّ السماع في اللغة من السَّمْعِ، والسَّمْعُ: الأُذن وهي المِسْمَعةُ، والمسمعة خرقها، والسَّمْعُ ما وقر فيها من شيء يسمعه... والسماع ما سَمَّعت به فشاع. (الفراهيدي، د.ت، ٣٤٨/١) واعتمد عليه اللغويون في جَمْعِ اللغة وحفظها، ويتردد على مسامعنا، أنَّه خلاف القياس، والمسموع عن العرب ما يُستَعمَلُ ولا يُقاسُ عليه، أي مالم يُذكر فيه قاعدة كلِّيَّة مشتملة على جزئياته (الجرجاني، د.ت، ١٠٥)، فيحُفظ ولا يُقاس عليه.

وليس كلّ سماع هو خلاف القياس، بل هو السماع الشاذّ الذي ردَّه العلماء وأولوه عنايتهم بالنقد، **والسماع عند الأصوليين:** هو الأصل الثاني من أصول النحو وكان يُعرَفُ عند البَعْضِ بالنقل الذي هو مرادف للسماع والمقصود به "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"(الأنباري، ١٩٧١، ٨١).

غير أنَّ السيوطي كان تعريفه للسماع أشْمَلُ وأدق، إذ قال: "السماع ما ثبت من كلام من يُوثَقُ فصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه محمد ﷺ وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نَظْمًا ونَثْرًا"(السيوطي، ٢٠٠٦، ٤٧).

والسماع لوثاقته فقد ألبسوه لبوس الدقة والعناية؛ لإسباغه القواعد بالشواهد، وتنقيته صحيح اللغة من سقيمها، فلا يخلو هذا من أنَّ النحويين كان استقرائهم ناقصًا؛ لأنّهم اعتمدوا القليل من أقوال العرب، بل اعتمادهم غالبًا كان على إعمال العقل وهذا ما أكده أغلب العلماء، فالنحويون لم يعتمدوا في وضع القاعدة على الاستقراء وحده بل اعتمدوا على القياس الذي كانت له مكانة كبيرة لديهم.

لذلك فقد بات استقراؤهم لكلام العرب الذي صاغوا منه قواعدهم وأحكامهم ناقصًا، لكن لغايات مقصودة اقتصروا على ما جمعوه من قبائل معينة وأزمنة محددة، كان في مقدمتها الحفاظ على لغة القرآن الكريم، وصون اللسان العربي من الزلل الذي أخذ ينحرف عن جادة الصواب لتفشي اللحن بكثرة المتكلمين بالعربية من غير العرب.

المبحث الأول: أدلة السماع

لا يخلو كتاب الإقليد من هذا المبتغى، مما أدى إلى تشظي نقد السماع فيه بين نقد التوجيه للشواهد القرآنية، وبين تضعيف قراءة قرآنية أو ردِّ رواية حديث نبوي، فضلًا عما حُملت عليه الشواهد الشعرية سواء على الضرورة أو تخطئة توجيه أو رد رواية أو تصحيف، وجاءت تلكم الموضوعات على وَفْقِ النقول المستقاة من كتاب الإقليد وتأتى هذا المبتغى على مطالب، كما يأتي:

المطلب الأول: نقد توجيه الشواهد القرآنية

أجمع علماء النحو واللغة على أنَّ القرآن الكريم يُعدُّ الأصل الأول في الاحتجاج به في اللغة؛ لأنَّه نزل عربيًا فصيحًا لا يدانيه نص بشري ولا يرتقي إليه كلام آخر، لإثبات صحة القواعد أو التركيب أو معنى من المعاني، وهو الذي أعجز العرب على أنْ يأتوا بمثله، كيف لا، "وهو كلام الله عزَّ وجل الموحى إلى محمد ﷺ باللفظ العربي المتعبد بتلاوته، المنقول إلينا بالتواتر، المعجز بلفظه ومعناه"(القطان، ٢٠٠٠، ١٨) ومن الحقائق

المسلَّم بها أنَّ القرآن الكريم نَزَل بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء ثم أُبيح للعرب أنْ يقرؤوه بلغتهم، ولم يكلف أحدًا منهم الانتقال عن لغته إلى لغة أخرى للمشقة(حمودة، ١٩٤٨، ٨) فمن المَلاحِظ القليلة التي وردت في كتاب الإقليد وأشار إليها الجَندي نقده توجيه بعض الأوجه الإعرابية لتوجيهات العلماء لنصوص من التنزيل، فنادرًا ما يقع نظري على نقود لتلك التوجيهات، فمن باب بيان منهجه في هذا المَلمَح، فقد اعترض الجَنْدي في كتابه الإقليد على توجيه الشواهد القرآنية بعد تفصيله الأوجه الإعرابية المختلفة، وتوضيح الخلاف الدائر بين العلماء فيها، بعد مناقشة الآراء وبيانها بالشواهد والأدلة، فيوافق البعض منها ويعترض على البعض الآخر، ثم يعلل سبب اعتراضه عليها بأسلوبه البديع في عرض المسائل والتوجيهات، منها اعتراضه على توجيه شاهد قرآني عرضه المصنف حجة عند تفريعه (كان) إلى أربعة أحوال في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ (ق:٣٧) إذ قال المصنف: "يتوجه على الأربعة..."(الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٥٦٧/٣) فعقَّب الجَندي على ذلك "على أنَّ (قلب) اسم كان، و(له) ظرف مستقر فسيبويه (سيبويه، ٥٥/١) استحسن تقديمه نحو: (ما كان فيها أحدٌ)، وإنْ كان لغوًا فالأحسن هو التأخر، نحو: ما كان أحدٌ خيرًا منك" (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٥٦٧/٣) .

علاوة على ذلك فقد أعترض على أحد الأوجه الإعرابية في توجيه لفظة(الصابئون) التي وردت في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ﴾ (المائدة: ٦٩)، إذ عرض آراء العلماء في توجيهها، منها قوله "أنْ يكون (الصابئون)عطفًا على الضمير المتصل في (هادوا) وهو قبيح عندنا غير قبيح عندهم"(الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٧٢٩/٤).

ثم نقل رأي سيبويه أنَّ الجواب عن قولهم: (أنَّك وزيد ذاهبان): أنَّ سيبويه قد قال: إنَّه غلط فسقط الاحتجاج به (سيبويه، ١٥٥/٢، والجَندي، ١٧٢٩/٤).

المطلب الثاني: نقد قراءة قرآنية

استنادًا إلى ما ورد سَلفًا، بأنَّ الجَنْدي كان مقلًّا جدًا في نقده لتوجيه شواهد التنزيل الحكيم فضلًا عن القراءات القرآنية، حتى لا يضع شواهد التنزيل وقراءاته في مواضع النقد أو الاعتراض، إذ لم ترد في كتاب الإقليد في مواضع النقد إلا نادرًا، ليوضح بها اعتراضه على شاهدٍ شعري أو رأيٍّ مخالفٍ، منها على سبيل المثال ما ذكره في هذه المسألة، فيستشهد في هذا الموضع بقراءة الكسائي يوضح بها مسألة حذف المنادى عند شرحه لكلام المصنف، الذي يقول فيه: "وقد يُحذَفُ المُنادى فَيُقالُ: يا بُؤْسُ لِزيدٍ بمعنى يا قومُ بُؤسٌ لزيدٍ ومن أبيات الكتاب(سيبويه، ١٩٨٨، ٢١٩/٢، وابن يعيش، د.ت، ٤٢/٢):

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأقوَامِ كُلِّهِمُ والصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

وفي التنزيل: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ (النمل: ٢٥) (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٤٦/١).

استشهد الجَنْدي في شرحه لكلام المصنف بقراءة الكسائيّ بتخفيف اللام، إلَّا أنَّ غيره قد شدَّد (ابن مجاهد، ٤٨٠)، فقال: (يا بؤسُ لزيد) والتقدير: (يا قومُ بُؤسٌ لزيدٍ). وقراءة الكسائي (ألا يا اسجُدوا) من ذلك؛ لأنَّه يقف على(يا) ويبتدئُ (أُسجدوا) بضمّ الهمزة، وقيل حرف النداء قد انسلخ عنه معنى النداء وبقي التنبيه المجرد، واستدل على هذا بالقراءة الثانية في (ألا يا اسجُدوا) وهي: (ألا ها اسجدوا) وعلى هذا لا حذف للمنادى في نحو: (يا بؤسُ لزيدً). و(بؤسُ لزيدٍ). دعاء عليه وهو من قبيل: (سلامٌ عليك). الأصل: (بؤسًا لزيدٍ) ثم تحول إلى (بؤسٌ لزيدٍ) بالرفع للقصد إلى إثبات البؤس (الجَنْدي،٢٠٠٢، ٤٦٠/١-٤٦١).

وفي سياق متصل فقد بَسَطَ القول في موضوع المخاطب، إذ جعله على خمسة أضرب: وهي المخاطب

المفعول والمخاطب الفاعل والغائب المفعول والمتكلم الفاعل والمتكلم المفعول، وهذه كلها الأمر فيها باللام نحو (لتَضربْ، ليضربْ، لأضربْ) إلا أنَّ أمر المخاطب هو الواقع كثيرًا بخلاف الغائب والمتكلم والمخاطب المفعول، لبيان ما أشار إليه المصنف في المتن، الأمر بالمخاطب، بقوله: "ما ليس للفاعل فإنَّه يُؤمَرُ بالحرف داخلًا على المضارع..." (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٥٢١/٣)، ومن الملاحظ أنَّ المصنف لم ينفِ ذلك مطلقًا؛ لأنَّه استطرد بعد ذلك ليوضح أنَّ ثمةَّ استعمالًا قليلًا ورد فيه وهو أنَّ(يُؤمَرُ)المخاطب بالحرف، ففي قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾ (يونس: ٥٨) إذ استشهد بقراءة النبي ﴿فبذلك فَلْتَفْرَحُوا﴾ بالتاء من فوق شاهدًا على ذلك، على أنَّها مبني على الوقف عند البصريين؛ لأنَّه الأصل في باب البناء، ومجزوم باللام المضمرة عند الكوفيين؛ لأنَّ الأصل عندهم في (اِفعَلْ): لِتَفْعَلْ باللام والدليل على صحة المذهب القراءة المذكورة سلفًا، غير إنَّ اللام حُذفَت لكثرة الاستعمال كما في (أَيْشٍ تفعل) بحذف الياءين والهمزة من(أَيَّ شيءٍ تفعَلُ؟) لكثرة الاستعمال، فاعتراض الجَنْدي بقوله: أما القراءة فقد قيل إنَّها على لغة بعضهم فلا ترد علينا؛ لأنَّ كلامنا في المذهب الشائع الذائع (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٥٢٢/٣-١٥٢٣).

وأما قولهم لكثرة الاستعمال فباطلٌ مردود. إذ لو كان الحذف لذلك لاختص بمواضع كثرة الاستعمال، والشاهد على ما ذكرنا أنَّهم قالوا: (لم يَكُ) في (يكنْ) فقد حذفوا النون لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا (لم يَصُ) في(يَصُنْ) بحذف النون لفوات العلة، وهي كثرة الاستعمال (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٣٧٦/٣-١٣٧٧).

المطلب الثالث: نقد رواية حديث نبوي

في مستهل الكلام على نقده للسماع من شواهد الحديث النبوي، الذي يُعدُّ أحد أصول السماع الثلاثة مع القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب شعره ونثره، ومن الأهمية بمكان فقد جاء بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في أصول النحو، غير أنَّ النحاة اختلفوا في جواز الاستشهاد به في المسائل النحوية لجواز روايته بالمعنى دون اللفظ، فاختار قسم من النحويين المنع؛ لأنَّ أغلب رواته من غير العرب، فأبوا أن يجعلوا الحديث شاهدًا في الأحكام النحوية (الأفغاني، ١٩٨٧، ٤٧-٤٨)، فوردَ في كتاب الإقليد شاهدًا واحدًا اعترض فيه على رواية الحديث النبوي، فضلًا عن استشهاد النحويين الآخرين به على غير رواية أصحاب الحديث، وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الرواية استشهد بها سيبويه في كتابه، وعنه أخذ اللاحقون، ومنهم الجَندي في كتابه الإقليد، وهذا لا يعني أنَّه لم يستشهد بالحديث، بل لم يكن القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي وروايته عرضة للنقد أو الاعتراض سوى في مواضع نادرة ألمحنا لها سلفًا، إذ إنَّه قد ألمح إلى أسباب المنع عند شرحه لكلام المصنف في موضوع عمل (أفعل) التفضيل موضحًا ذلك عبر استشهاده بالحديث النبوي عن طريق هذه الرواية، فمن المُلاحَظِ أنَّ (أفعل) التفضيل لا يعمل عمل فعله؛ لأنَّه لا يشبه الفعل؛ لكونه غير موازن للفعل المضارع كاسم الفاعل، ولم يشبه اسم الفاعل؛ لأنَّه لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث، ويلزمه(مِن)، فصار كالأسماء الجامدة، وعلى هذا لا يُقال (مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه) بجرّ(خَيرٍ) ورفع (الأبُ) على أنَّه فاعله؛ لأنَّ (خيرًا) إذا صاحبه (مِنْ) كان بمعنى(أخير) فلا منع في ذلك، إذ تستوي فيه الحالات كما ذكر، وإنْ لم يُصاحبه(مِنْ) وكان بمعنى (خير) فكان فيه المنع كما عبَّر، فلا تستوي فيه الحالات، بل يُقال: خَيرة، خيرتان، خيرات، ومثله قوله تعالى: ﴿خَيۡرَٰتٌ حِسَانٞ﴾(الرحمن: ٧٠)، فهذا بمنزلة حسن في مشابهة اسم الفاعل، فلا يستبعد أنْ يعمل نحو: (مررتُ برجلٍ خيرٍ أبوه)، وقد يعمل(أفعل) التفضيل في المضمر، فيقال: (مررتُ برجلٍ خيرٍ منك)، ففي (خير) ضمير لـ(الرجل) وهو مرفوع بالفاعلية وفي إعماله بالظاهر للأكثر منع، وقد روى على الممنوع قوله ﷺ: (ما مِنْ أيام أحبَّ إلى الله الصوم فيها من عشر ذي الحِجَّة) بفتح (أحبَّ) (ابن ماجه، د.ت، رقم الحديث ١٧٢٧، وسيبويه، ١٩٨٨، ٣٢/٢)، فلو لم يكن عاملًا لرفع (أحبُّ) على أنَّه خبر

المبتدأ وهو (الصوم) على نحو قولك: (مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه)، برفع (الأفضل) خبر المبتدأ الذي هو (أبوه) (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٣٧٨/٣).

المطلب الرابع: نقد الشواهد الشعرية

الأصل الثالث المتفق عليه من أصول السماع بعد القرآن الكريم والحديث النبوي كلام العرب شعره ونثره الذي اعتمد عليه النحويون في تأصيل الأحكام النحوية، ونظرًا لأهمية الاستدلال بالشعر فقد استقى منه النحويون معظم شواهدهم، وقد فاق غيره من الشواهد؛ لأنَّ مادته خصيبة وفيرة مع سهولة الحفظ والرواية فاعتمدوا عليه (الخطيب عماد، ٢٠١١، ١٩)، فضلًا عن تحديد الزمان والمكان في أخذهم لكلام العرب، وشدَّدوا في ذلك، فعيَّنوا القبائل التي يجوز أخذ اللغة منها دون غيرها فضلًا عن الفترة الزمنية التي قِيلَت فيها تلك النصوص، فسلامة اللغة يعتمد على القبائل العربية المعيَّنة (قيس وتميم وأسد وبكر وبعض كنانة وبعض الطائيين) (السيوطي، د.ت، ١٠٤-١٠٥). ولم يكتفِ اللغويون بتعيين بعض القبائل اللائي أخذوا عنها اللغة، بل عيَّنوا المدة الزمنية التي أخذوا منها كلام العرب، وهي القرون الثلاثة الأولى قبل الإسلام وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة في مطلع القرن الثاني الهجري والذي عُرِف بشعر المولدين أو ما يُعرَف بشعر المحدَثين، فاستشهدوا بشعر الطبقتين الأولى والثانية غير أنَّهم اختلفوا في الاستشهاد في شعر هذه الطبقة (أبو المكارم، ٢٠٠٧، ٤٩-٥٠).

فالناظر لمقولات الجَندي والمتأمل في كتابه الإقليد يلمس أنَّه لا يخلو من الاستدلال بالشعر، بل كان أكثر شواهده منه؛ لأنَّه من أهم أصول السماع التي اعتمد عليها في كتابه الإقليد موافقاً مرة ورافضًا ومعترضًا أخرى، فلا يكاد يكون مؤيدًا بكل ما ورد من كلام العرب في عصور الاحتجاج، خاصة الاستعمالات الفردية، فهي تبقى في خانة الشذوذ التي بها حاجة إلى تأويل مقبول أو أنَّها استعمال اضطر إليه شاعر خالف فيه لغة قوم، فليس كل ما حفل فيه كتابه سِيقَ شاهدًا للاحتجاج، بل لبيان موضع الشذوذ أو الاضطرار، ولبيان منهجه أكثر نعرض نماذج من الشواهد الشعرية التي اعترض في توجيهها أو وقف عندها مخطِّئًا أو رافضًا الاحتجاج بها، ومنها شرحه لكلام المصنف في موضوع الترخيم في غير النداء إذا اضطر الشاعر، فقال: "ومن خصائص النداء الترخيم، إلا إذا أُضطُرَّ الشاعر فرَخَّمَ في غير النداء"(الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٤٤٩/١)، فأشار الجَندي عند شرحه لمقولة المصنف إلى أنَّ للترخيم معنيان: أحدهما لغوي وهو التسهيل والتليين والآخر صناعي وهو من خصائص النداء؛ لأنَّ النداء باب تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير (الجَندي، ٢٠٠٢، ٤٤٩/١).

وقد يجيء الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر عند سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨، ٢٣٩/٢) على الوجهين على لغة (يا حارُ) بالضم دون الأُخرى وإنْ أباه المبرد (المبرد، ١٩٩٤، ٢٥١/٤-٢٥٢).

قال ذو الرمة (ديوانه، ١٩٩٥، ٢٣/١):

ديارُ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا وَلا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ ولا عَرَبُ

أي مَيَّةُ، رخَّم في غير النداء لكن على لغة (يا حارُ) بالضم؛ لأنَّه قال(مَيٌّ) فجعله اسمًا برأسه وعليه قول زهير (ديوانه، ١٩٨٨، ٢١٤):

خُذُوا حَظَّكُمُ يا آلَ عِكرِمَ واذكُرُوا أَواصِرَنا والرَّحمُ عُجْمٌ وَلا عَرَبُ

أراد: (يا آل عِكْرِمَةَ) فرخَّم في غير النداء، ولم يجعل (عِكْرِمُ) كأنَّه اسم برأسه، إذ لو جعله كذلك لما امتنع من الصرف، كما لم يمتنع (ميٌّ) إنَّما لم يَتَنَزَّل الحرف الرابع وهو (الميم) بمنزلة (تاء التأنيث) تنزَّل (الباء) في (زينب) بتلك المنزلة؛ لأنَّ (عِكرِمة) من أسماء الرجال، و(آل عكرمة): سليم وهوازن (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٤٥٢/١).

أما تخطئة الشاهد الشعري فقد وافق المصنف في عدم جواز التركيب التي أوائلها حروف النفي شارحًا في

ذلك قول المصنف: "ولدخول النفي فيها جرت مجرى كان في كونها للإيجاب، ومن ثم لم يَجُزْ ما زال زيدٌ إلا مُقيمًا.

وخُطِّئَ ذُو الرُّمَّةِ (ديوانه، ١٩٩٥، ١٤١٩/٣) في قوله: **حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُناخَةً**" (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٥٧٣/٣)، وتمامه كما ذكر الجَندي: **على الخَسْفِ أو نَرمي بِها بَلَدًا قَفْرًا**

ووجه التخطئة ظاهر. وجاء في تصحيحه وُجَيهٌ يريد: لا تنفك عن أوطانها، أي: لا تنفصل عنها إلا ولها بعد الانفصال إحدى هاتين الحالتين. إما الإناخة على الخسف وهو الحبس من غير علف في المراحل أو السير في البلد القفر.

فكما أنَّ الإتيان بـ(إلا) بعد (لا تنفصل) مستقيم، كذلك الإتيان بها بعد (لا ينفك) (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٥٧٤/٣).

وتأكيدًا لما ورد، فقد اعترض على الشاهد الشعري الذي استشهد به المصنف؛ لأنَّ قائله غير معروف، تعقيبًا على ما ذكره في جواز الكوفيين التوكيد بـ(كل وأجمعين) للنكرات إذا كان محدودًا، إذ قال: "ولا يَقَعُ كلٌّ وأجمعون تأكيدينِ للنكراتِ، لا تقُولُ رأيتُ قومًا كُلَّهُم، ولا أجمَعينَ، وقد أجاز الكوفيون فيما كان مَحدودًا كقوله (البغدادي، ١٩٩٧، ١٨١/١):

قد صُرَّتِ البَكْرَةُ يَومًا أَجْمَعَا" (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٧٣٣/٢)

إذ أشار الجَندي إلى أنَّ هذا البيت قائله غير معروف فلا يُعوَّل عليه في الاحتجاج به، ولو سلَّم فهو من الشواذ فلا يُحتَجُّ به ولا يُقاسُ عليه، فلو قِيس عليه انقلب ما هو مخالف للأصل والقياس أصلًا، وفيه عكس الأصل وعكس ما يستدعيه العقل.

وزاد الجندي أنَّه احتمل أن يكون سيره وقع في بعضه لو قال (سرتُ يومًا)، فبقوله كله زال ذلك الاحتمال، وهذا ما لا يردُّه الحِجى ولا يأباه المعقول، هذا الاحتمال إن سوَّغ التأكيد، ولئلا يقع الاختلاف بين النكرات المحدودة وغير المحدودة، إذ من دأبهم سلوك طريقة التماثل، والميل إلى أبيات التشاكل (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٧٣٤/٢).

المطلب الخامس: نقد الشواهد النثرية

الدليل الثاني من كلام العرب بعد الشواهد الشعرية، الشواهد النثرية، إذ اعتمد عليها النحويون في إثبات القواعد وتفسير ما عُميَ عليهم من الشواهد الأخرى، فوردت بصيغ مختلفة فمنها الأمثال التي وضعت في مؤلفات خاصة، فضلًا عن تراكيب وعبارات صاغها أصحاب الشأن من النحويين واللغويين لتفسير ما عُسِر عليهم بيانه، لتوضيح فكرة أو رأي أو بَسْط القواعد بما يلائم الذائقة العربية، وكتاب الإقليد مثله مثل غيره من الكتب النحوية لا يخلو من ذينك الشواهد، فساق صاحبه الكثير منها لمعالجة نصوص أخرى وتوضيحها أو لبيان الآراء أو بسط القواعد، ومن ذلك كلامه على تقديم المُميز على عامله عند شرحه لكلام المصنف الذي قال: "ولقد أبى سيبويه تَقَدُّمَ المُميز على عامله وفرَّقِ أبو العباس بين النوعين، فأجاز: نفسًا طَابَ زيدٌ، ولم يُجِزْ لي سمْنًا مَنَوَانِ وزعم أنَّه رأيُ المازنيِّ" (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٥٦٠/٢)، فعقَّب الجَندي شارحًا مقولة المصنف أنَّ المميز إنْ كان عن مفرد فتقديمه على عامله ممتنع بلا خلاف، وإن كان عن جملة فكذلك. وعند سيبويه: لا يجوز: نفسًا طاب زيد؛ لأنَّ المميز في الحقيقة فاعل، والفاعل لا يتقدم على الفعل (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٥٦٠/٢-٥٦١).

وأجازه أبو العباس المبرد وحجته شيئان:

أحدهما: أنَّ العامل فعل محض، فيجوز تقديمه وكأنَّه قاس على الحال، إذ تقديمها جائز نحو (راكبًا جاء زيد)؛ لأنَّ العامل فعل محض فيعمل في الحال مقدمة ومؤخرة.

والآخر البيت الذي أنشده المصنف:

أتَهجُرُ ليلى بالفِراقِ حَبيبَها وما كان نَفسًا بالفِراقِ تَطيبُ

(الأنباري، ١٩٦١، ٨٢٨، وابن جني، ٢٠٠٨، ٣٤٨/٢، السيوطي، د.ت، ٢٥٢/١)، وجه الاستدلال أنَّ في (كان) ضمير القصة، وفي (تَطيبُ) ضمير (سَلمَى)، فكأنَّه قال: وما كان تَطِيبُ سَلْمَى نَفْسًا، ثم قدم نَفسًا، ولا يفوتني في هذا المقام التذكير أنّه ذكر(ليلى) في الشاهد الشعري الذي ورد آنفًا، وفي موضع آخر ورد الشاهد باسم(سلمى)، إذ جاء الشاهد بالروايتين في المظانَّ النحوية المختلفة فضلًا عن إثبات المحقق ذلك بأنَّهُ ورد في نسخ الكتاب الأخرى بالروايتين (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٥٦١/٢).

وعقَّب الجَندي على هذا بقوله: إنَّ المميز فاعل فلا يجوز تقديمه بخلاف الحال، فقولك جاء زيد فعل وفاعل و(راكبًا) بعد ذلك فضلة في حكم المفعول فيجوز تقديمه جواز تقديم المفعول نحو (ضرب زيدًا عمروٌ) (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٥٦١/٢).

وزاد الجَندي معترضًا على رواية البيت الشعري بأنَّ الرواية فيه (وما كان نفسي) فـ(نفسي) اسم (كان) و(تطيب) خبرها، فكأنَّه قال: وما كان نفسي طيبةً.

لذلك فالرواية التي ذكرها المصنف جاءت على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود ساقط عن الاحتجاج به بحسب ما ذكره الجَندي فيها (الجَنْدي،٢٠٠٢، ٥٦٢/٢).

وفي سياق مماثل لما ورد في نقده للشواهد النثرية، فقد وافق المصنف في اعتراضه على قسم من الشواهد وردت في كثير من المظانِّ النحوية في موضوع حذف حرف النداء، إذ قال المصنف: "وقد شَذَّ قولهم: أصْبِح لَيْلُ، وافْتَدِ مَخْنُوقُ، وأطْرِقْ كَرَا" (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٤٤١/١).

إذ علَّق الجَندي على هذه الشواهد بشرحه لمقولة المصنف بأنَّ الشذوذ في (أَصْبِحْ لَيلُ) (الميداني، ١٩٩٥، ٤٠٣/١-٤٠٤) أنّه يقع صفة لأيْ، ومع ذلك حذف عنه حرف النداء، والحق أنْ يقال (يا ليلُ)، ومثله (مخنوقُ) (الميداني، ١٩٩٥، ٧٨/٢)، والتقدير فيه: افْتَدِ نفسك يا مخنوقُ.

أما (أطْرِقْ كَرَا) (الميداني، ١٩٩٥، ٤٣١/١-٤٣٢) فقد اختلف عن الشاهدين السابقين، فذكر فيه شذوذان، حذف الألف والنون للترخيم فبقيت الواو متحركةً مفتوحًا ما قبلها فقُلِبَتْ ألِفًا (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٥٦١/٢).

المطلب السادس: التصحيف والتحريف

من الآفات التي اقتحمت النصوص المحققة في مختلف الفنون التصحيف والتحريف، ولم يسلم منهما أي نص لاسِّما نصوص الشعر والنثر ما يُعرَفُ بالتصحيف والتحريف، إذ ظهرت مؤلفات كثيرة تحمل عنواناتها اسم التصحيف أو التحريف أو ما اشتق منهما أو كليهما، عالجت هذه الظاهرة، غير إنَّ مفهومهما لم يثبتا على معنى واحد، فالقدماء لم يخالفوا بينهما، بينما المحدثون أكدوا ضرورة الاختلاف، وأول من خالف بينهما من القدماء وجعلهما شيئين، الحافظ ابن حجر، فقد قال: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحَّرف"(العسقلاني، ٢٠١١، ١٢٧)، وبدأ يتجلى التصحيف والتحريف مرة أخرى مع ظهور التحقيق وضبط النصوص، اللذان أكدتهما التعريفات التي وردت في بيان مفهومها، فالتصحيف "هو تغييرٌ في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط" (العسكري، ١٩٨٢، ٣٩/١) ، والتحريف "هو العدول بالشيء عن جهته، وقد يكون بالزيادة فيه أو النقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بجعله على غير المراد منه، فالتحريف أعم من التصحيف" (العسكري، ١٩٨٢، ٣٩/١).

أما كتاب الإقليد فإنه يكاد لا يخلو من تنبيهات صاحبه على ما وقع في النصوص من التصحيف أو التحريف

فمما ورد عنه في هذا الباب شرحه لكلام المصنف الذي قال: "وأَكْتِعُونَ وَأَبْتَعونَ، وَأَبْصَعونَ إتباعاتٌ لأَجمَعونَ لا يَجِئْنَ إلا على أَثَرِهِ..." (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٢/٧٣٤).

وأبضعون: بالصاد المعجمة. من البُضُوع من الماء وهو الري منه، فمعنى قولك: جاءني القوم أجمعون أبضعون أنَّهم جاءوني بصفة الارتواء لا نقصان فيهم. وعن الأزهري يُقال: مررتُ بالقوم أجمعين أبصعين قال: وروي أبضعين بالصاد المعجمة وهذا تصحيف فاضح يدل على أنَّ قائله غير مميز ولا حافظ (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٢/٧٣٤).

المبحث الثاني: نقد اللغات واللهجات

من نافلة القول أنَّ عِماد اللغة العربية كان على لغات القبائل المختلفة ولهجاتها، إذ اتخذَت هذه اللغات واللهجات تُكْأَةً في النحو العربي لكثير من التفريعات التي تُتَدارك على القاعدة العامة أو تنقضها تمامًا، مما زاد من تعقيد النحو وصعوباته، فلما سُئِل أبي عمرٍ، ما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فأجاب أعمل على الأكثر واسمي ما خالفني لغات، بعَدِّهم الفصحى هي اللغات المتعددة التي أطلقوا عليها اسم كلام العرب، فلهذا جاء النحو العربي فيه قواعد عامة وفيه احتمالات ولغات تُتَدَارَكُ عليها أو تنقضها (عيد، د.ت، ٦٢)، وما تعرض له الجَندي في كتابه الإقليد من نقده اللغات واللهجات على سبيل المثال تأتَ في مطالب، هي:

المطلب الأول: لغة خبيثة، لغة ضعيفة

أشار الجَنْدي في شرحه إلى الكثير من اللغات حاول عن طريقها المفاضلة بين لغة وأخرى، أو اعتراضه على لغة من اللغات بنعتها بمفردات نقدية مختلفة على سبيل المثال مقولته على لغة معينة بأَنَّها لغة خبيثة أو لغة ضعيفة أو غيرهما، ولبيان طريقة عرضه لها في كتابه الإقليد، ما ورد عند شرحه لكلام المصنف الذي قال: "وكسروا نون مِنْ عند مُلاقاتها كلّ ساكن سوى لام التعريف، فهي عندهم مفتوحة، تقول: مِنِ ابْنِكَ، ومِنَ الرجُلِ..." (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٤/١٩٧٩).

ذكر الجَندي شارحًا مقولة المصنف بأنَّ (مِنْ) إذا دخل على اسم في أوله همزة الوصل وليس بعدها لام التعريف كُسِرَ.

وإنْ دخلَ على ما فيه لام التعريف فَتح كمثاليه، والفرق أنَّ الأولَ قليلٌ بخلاف الثاني، فالمعرَّف باللام مما لا تحصره الألسنة ولا تضبطه الأقلام بالأسنة (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٤/١٩٧٩).

وكثرة الاستعمال تستدعي الخفة دون قلته فبقي (مِنْ) فيما نزر على الأصل الممهد، فكسر وفتح فيما شاع وكثر، فقيل: مِنَ ابْنِكَ، ومِنَ الرجل، وحكى سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨، ٤/١٥٥) في (مِنَ ابْنِك) الفتح؛ وذلك لفرط الحرص على ما هو الأخف، أمّا الكسر في (مِنِ الرجل) فكما قال: إنَّها لغةٌ خبيثة لما فيها من اثبات التقليل وهو توالي الكسرتين مع ما هو كثير الاستعمال (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٤/١٩٨٠).

أما وصفه اللهجة بأنَّها لغة ضعيفة، فمن المُلاحَظِ في كتاب الإقليد أنَّ صاحبه في أغلب المواضع ينقل توجيه المصنف ثم يعلّق عليه موافقًا أو منتقدًا، ولا سيَّما ما يرد من كلام العرب فمن ذلك يذكر الخلاف في توجيه الضمير الذي يأتي بعد (لولا) وينعته باللغة الضعيفة، إذ يقول المصنف فيه: "واخْتُلِفَ في ذلك، فمذهب سيبويه، وقد حكاه عن الخليل ويونس، أنَّ الكاف والياء بعد لولا في موضع الجرّ" (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٢/٨٢٩).

فالجَندي عند شرحه لكلام المصنف يذكر أنَّ سيبويه حَمَل الكاف بعد (لولا) على الجر، وأنَّ (لولا) في هذا اللغة الضعيفة حرف جر، إذ ليس في كلامهم في باب الضمائر أن يكون الكاف مرفوعًا ولكن يكون منصوبًا

ومجرورًا، كنصرك وغلامك، غير أنَّ الجر أولى؛ لأنَّ (لولا) حرف، والحروف جارة أكثر من الناصبة، فالحمل على ما هو الأكثر أولى (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ٨٢٩/٢).

المطلب الثاني: التداخل بين اللغات والمفاضلة بينها

ما تجدر الإشارة إليه ممّا لمحناه أنَّ الجَندي في هذا الموضع فقط لا ينتقد لغة من اللغات، بل يُسوّغ لِلُغةٍ مُعيَّنةٍ بالعدول بها من لغة إلى لغة أُخرى فلا ينعتها أو يردها أو يعترض عليها، فيقول يسمع هذا من لغة هذا، وهذا من لغة هذا فيأخذ ماضي اللغة الأولى ومضارع اللغة الثانية فتركبَّت لغة ثالثة تداخلت بين اللغتين، وأكَّد ابن جني استعمال هذا التداخل بقوله: "لغاتٌ تداخلت فتركبت بأنْ أُخِذَ الماضي من لغة المضارع أو الوصف من أُخرى لا تَنطقُ بالماضي كذلك فحصل التداخل والجمع بين اللغتين" (السيوطي، د.ت، ٢٠٨/١) وأشار إلى ذلك المصنف أيضًا، بقوله: "وأمَّا فَعُلَ يَفْعُلُ نحو فَضُلَ يَفْضُلُ، ومُتَّ تَمُوتُ، فمن تداخل اللغتين وكذلك فَعَل يَفْعُلُ نحو كِدْتَ تَكادُ" (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٦٣٢/٣).

وتابع الجَندي ما ذُكِر آنفًا في كتابه الإقليد، بل جاء في كلامه شارحًا ومؤيدًا عند شرحه لكلام المصنف بأنَّه يثبت للماضي بناءان وللمضارع لكل واحد منهما بناء ثم يتكلم العربي بأحد بناءي الماضي مع بناء المضارع الذي ليس له فيتوهم أنَّه جارٍ على ذلك وليس كذلك، ومثاله ما ذكره في (فَضَلَ يفضُلُ)؛ لأنَّ العرب تقول: (فَضَلَ) بالفتح و(فَضِلَ) بالكسر ومضارع الأول (يَفْضُلُ) بالضم، ومضارع الثاني بالفتح. فإذا سمع بعد ذلك (فَضِلَ يَفْضُل) بالكسر في الأول والضم في الثاني علم أنَّه من تداخل اللغتين قد أخذوا الماضي من إحداهما، والغابر من الأخرى وعلى هذا (مُتَّ تَموت) فيه لغتان: إحداهما: (مَوِتَ يَمْوَتُ) كَـ (عَلِمَ يَعْلَمُ) وَالأُخرى (مَوَتَ يَمْوُتُ) كَـ (نَصَرَ يَنْصُرُ) وعلى هذه الطريقة كُدْتَ تكادُ (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٦٣٢/٣-١٦٣٣).

وفي موضع آخر يُفضل لغة على لغة أخرى، عطفًا على ما ورد سلفًا في بيان ما يذكره الجَندي عند شرحه كلام المصنف لا يكون شارحًا، بل يوافق نقده للغات ويؤيده، فمن الملاحظ أنه يتبع المصنف في تفضيل لغة على لغة أخرى، من ذلك مقولة المصنف: "ومن أصناف الحروف، إلا، وحاشى، وعدا، وخَلا في بعض اللغات" (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٧٨٩/٤).

فيقول الجَنْدي شارحًا في بعض اللغات أنَّه راجع إلى (خلا وعدا) في الظاهر؛ لأنَّه جعلهما حرفين إنَّما هو في بعض اللغات، فلا ينبغي أن يكون (حاشا) معهما في ذلك؛ لأنَّ كونها حرفًا هو اللغة المشهورة، فهي إذن على العكس من (خلا وعدا). فلا ينبغي أن يرجع قوله في بعض اللغات إلى الثلاث؛ لأنَّه خصص الحرفين (خلا وعدا) بهما، فلا يشمل (حاشا) معهما (الجَنْدي، ٢٠٠٢، ١٧٨٩/٤).

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام البحث، بعد التوكل عليه سبحانه شرعنا في كتابة هذا البحث فيسَّر لنا إتمامه، فظهر لنا بعد البحث فيه جملة من النتائج نوجزها بما يأتي:

- أشارت الدراسة إلى أنَّ الجَندي اهتم في كتاب الإقليد كثيرًا بمسائل الخلاف فكان متعقبًا لها موافقًا مرة ومعترضًا أخرى ثم يعلل ذلك لما يملكه من سعة اطلاعه وعلمه الواسع.
- وضَّحت الدراسة أنَّه اهتم بأدلة الصناعة النحوية كثيرًا خاصة أدلة السماع من القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي وروايته وكلام العرب شعره ونثره فضلًا عن لهجات العرب ولغاتها فكان موافقًا ما يراه

مناسبًا له ومخطِّئًا ما كان غير ذلك.

- توصلت الدراسة أنَّه نادرًا ما نجده ينتقد أو يخطِّئ ما يتعلق بالقرآن الكريم وقراءاته فضلًا عن الحديث النبوي وروايته، فهذا لم يمنعه من الاستشهاد بهما في غير مواضع النقد.
- نبهت الدراسة أنَّه في موضع معيَّن يسوِّغ لِلُغة لم ترد عن العرب فيصفها بأنَّها تداخل بين لغتين لتظهر لغة ثالثة منهما.
- كما نبهت الدراسة أيضًا أنَّه كان ينعت قسم من اللهجات واللغات بأوصاف مختلفة على وَفْق ما يقتضيه التوجيه للمساءلة فمرة ينعتها بأنَّها لغة خبيثة ومرة ثانية ينعتها بأنَّها لغة ضعيفة، وهذا إن دل على شيء فأنَّه يدل على عقليته الفذة وعلمه الغزير واطلاعه الواسع، إذ برز علمه في أكثر من فن لغوي كما هو مبثوث في ثنايا كتابه الإقليد ومصنفاته الأخرى.
- أشارت الدراسة إلى أنَّ الجنَدي يُسوِّغُ لِلُغة معينة فلا ينعتها بصفة ذميمة، بل يعدُّها من تداخل اللغات فيقول يأخذُ هذا من لغة هذا وهذا من لغة هذا فتُصبِحُ لغة ثالثة، بل أحيانًا نراه في موضع آخر يُفاضِلُ بين اللغات ويأخذ باللغة الأشهر.

وفي الختام نسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وأن يكون عملنا خالصًا لله ﷻ وأن يرشدنا إلى سواء السبيل ونسأله القبول والرضا على ما مضى وما هو آت، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

ابن أبي سلمى، ز. (١٩٨٨) *ديوانه*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني، ع. (٢٠٠٨) *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن ماجه، م. (د، ت) *سنن ابن ماجه*: حديث رقم: ١٧٢٧. دار إحياء الكتب العربية.

ابن مجاهد، أ. (د، ت) *كتاب السبعة في القراءات*. تحقيق: شوقي ضيف. دار المعارف بمصر.

ابن يعيش، م. (د، ت) *شرح المفصل*. تحقيق: إميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو المكارم، ع. (٢٠٠٧) *أصول التفكير النحوي*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

الأفغاني، س. (١٩٨٧) *في أصول النحو*. بيروت: المكتب الإسلامي.

الانباري، ك. (١٩٦١) *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، مطبعة السعادة.

الأنباري، ك. (١٩٧١) *الإغراب في جدل الإعراب*. تحقيق: سعيد الأفغاني بيروت: دار الفكر.

البغدادي، ع. (١٩٩٧) *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الجرجاني، ع. (د، ت) معجم *التعريفات*. القاهرة: دار الفضيلة للتوزيع والنشر..

الجَندي، ت. (٢٠٠٢) *الإقليد شرح المفصل*. تحقيق: محمود أحمد علي أبو كته الدراويش. الرياض: الإدارة العامة للثقافة والنشر.

حمودة، ع. (١٩٤٨). *القراءات واللهجات*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

الخطيب، ع. (٢٠٠٤) *نقد فكرة الاحتجاج في التراث العربي*. Annales du patrimoine. ١١(١١). ١٩-٣٤.

ذُو الرُّمَّةِ، غ. (١٩٩٥) *ديوان*. بيروت: دار الكتب العلمية.

سيبويه، ع. (١٩٨٨) *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيوطي. ج.(٢٠٠٦). *الاقتراح في علم أصول النحو*. تحقيق: عبد الحكيم عطية. دمشق: دار البيروتي.

السيوطي. ج (د.ت). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق: محمد جاد المولى وآخرون. ط٣. القاهرة: دار التراث.

السيوطي، ج (د. ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد السلام هارون، عبد العال مكرم. بيروت: منشورات دار الكتب العلمية.

العسقلاني، ح. (٢٠١١) *نُزهة النظر في توضيح نخبة الفكر*. تحقيق: نور الدين عتر. دار المأثور للنشر والتوزيع.

العسكري، ح. (١٩٨٢). *تصحيفات المحدّثين*. تحقيق: محمد أحمد ميرة. المطبعة العربية الحديثة.

عيد، م. (د.ت). *المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر*. القاهرة: عالم الكتب.

الفراهيدي، خ. (د، ت). *العين*. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

القطان، م. (٢٠٠٠). *مباحث في علوم القرآن*. القاهرة: مكتبة وهبة.

المبرد، م. (١٩٩٤). *المقتضب*. تحقيق: عبد الخالق عظيمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

الميداني، أ. (١٩٩٥). *مجمع الأمثال*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار مكتبة الحياة.

References:

Ibn Abi Salma, Z. (1988) *diwan*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Jinni, A. (2008) *Alkhasayis*. Edited by: Muhammad Ali Al-Najjar Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Majah, M. (Without date) *Sunan Ibn Majah*: Hadith No.: 1727. Dar Ihya al-Kutub al-Arabi

4. Ibn Mujahid, A. (Without date) *kitab alsabea fi alqira'at*. Edited by: Shawqi Dayf Dar Al-Maaref in Egypt.

5. Ibn Yaish, M. (Without date) *Sharh al-Mofassal*. Edited by: Iimil Yaequb Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Abu Al-Makarem, A. (2007) *The origins of grammatical thinking*. Cairo: Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution.

Al-Afghani, S. (1987) *On the origins of grammar*. Beirut: Islamic Office.

Al-Anbari, K. (1961) *al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiayn albasariiyn walkufiiyn*, Al-Saada Press.

Al-Anbari, K. (1971) *al'iighrab fi jadal al'iierabi*. Edited by: Saeed Al-Afghani. Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Baghdadi, A. (1997) *khizanat al'adab walab libab Al-Arab*. Edited by: Abdul Salam Haroun Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Jurjani, A. (Without date) *muejam altaerifat*. Cairo: Dar Al-Fadila for Distribution and Publishing.

Aljandy, T. (2002) *Al'iiqlid sharah almufasal*. Edited by: Mahmoud Ahmed Ali Abu Kitta Al-Derawish. Riyadh: General Administration of Culture and Publishing.

Hamouda, A. (1948). *Alqira'at wallahajat*. Cairo: Egyptian Nahda Library.

Al-Khatib, A. (2004) *Criticism of the idea of protest in Arab heritage. Annales du patrimoine*. 11(11). 19-34.

Dhul-Rummah, n. (1995) *Diwanuh*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Sibawayh, A. (1988) *Alkitab*. Edited by: Abdul Salam Haroun. Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Suyuti. C. 2006. *Aliaqtirah fi eilm 'usul alnauhu*. Edited by: Abdul Hakim Attia Damascus: Dar Al-Beiruti.

18. Al-Suyuti. C (Without date). Al-Mizhar in linguistics and its types. Investigation: Muhammad Gad Al-Mawla and others. 3rd edition. Cairo: Dar Al-Turath.

Al-Suyuti, C (Without date). *Hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei*. Edited by: Abdul Salam Harou, Abdel-Al Salem Makram. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah Publications.

Al-Asqalani, H. (2011) *Nuzht alnazar fi tawdih nukhbat alfikr*. Edited by: Nour al-Din Atar Dar Al-Mathour for Publishing and Distribution.

Al-Askari, H. (1982). *Tashifat almhddithyn*. Edited by: Muhammad Ahmed Mira. Modern Arabic printing press.

Eid, M. (Without date). *The linguistic level of classical Arabic, dialects, prose, and poetry*. Cairo: World of Books.

Al-Farahidi, Kh. (Without date). *Aleayn*. Edited by: Mahdi Al-Makhzoumi and Ibrahim Al-Samarrai. Al-Hilal House and Library.

Al-Qattan, M. (2000). *Investigations in the sciences of the Qur'an*. Cairo: Wahba Library.

Al-Mubarred, M. (1994). *Almuqtadab*. Edited by: Abdul Khaleq euzym. Cairo: Committee for the Revival of Islamic Heritage.

Al-Maidani, A. (1995). *Majmae al'amthal*, Edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid. Al-Hayat Library House